

بحسب نتائج استبيان "الخليج للتمويل"

تفاؤل حذر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدولة الإمارات خلال الربع الثاني من ٢٠١٦

أعلنت "شركة الخليج للتمويل"، التابعة لمجموعة "شعاع كابيتال" والمختصة في مجال توفير الحلول التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اليوم عن نتائج استبيان "نظرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات" للربع الثاني من عام ٢٠١٦.

وفيما يلي أبرز المؤشرات التي كشف عنها التقرير:

توقعات أفضل للنمو

أظهرت المؤسسات التي شملها الاستبيان خلال الربع الثاني تفاؤلاً أكبر حيال أداء القطاع خلال الربع الثالث من ٢٠١٦. وقد أظهر الاستبيان تراجع عوامل مثل ضعف الأداء الاقتصادي وتوقعات المخاطر بوجه عام مقارنة مع ما كانت عليه في النسخة السابقة من الاستبيان. وعلى المستوى المحلي، فإن عودة البنوك للإقراض تعد أحد الأسباب الرئيسية لهذا التفاؤل الحذر.

فقد أشارت ٨٥% من المؤسسات إلى أنها متفائلة حيال الربع الثالث من العام الجاري مقارنة مع ٧٤% خلال استبيان الربع السابق. وذكرت ١٠% من المؤسسات أن توقعاتها للنمو لم تتغير (مقارنة مع ١٩% خلال الربع الأول ٢٠١٦)، بينما أشارت ٣% منها إلى أنها تتوقع تراجع معدل النمو خلال الربع القادم (مقارنة مع ٤% خلال الربع الأول من ٢٠١٦).

تقدم ملحوظ في حركة المبيعات

وأفادت ٧٧% من المؤسسات المشاركة في الاستبيان إلى أنها سجلت ارتفاعاً في عدد طلبيات الشراء التي تلقتها في الربع الثاني من العام ٢٠١٦ مقارنة مع ٦٢% في الربع الأول، وبانخفاض طفيف مقارنة مع ٧٩% في الربع الثاني من ٢٠١٥. ويمكن أن ينظر إلى ذلك على أنه مؤشر عن بدء تعافي سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أدنى مستويات مبيعاتها التي سجلتها في نهاية عام ٢٠١٥ ومطلع عام ٢٠١٦. وذكرت ١٦% من المؤسسات التي شملها الاستبيان أنها لم تشهد أي تغيير في حركة مبيعاتها.

تحسن القدرة على تحصيل الدفعات المستحقة

أشارت أكثر من اثنتين تقريباً من أصل ثلاث مؤسسات مشاركة في الاستبيان (٧٠%) إلى تحسن قدرتها على تحصيل الدفعات المستحقة خلال الربع الثاني مقارنة بالربع الأول (٤٨%)، حيث تقترب هذه النسبة من مستويات الربع الثاني من ٢٠١٥ والذي كانت النسبة خلاله ٧٢%.

انتعاش في قدرة الحصول على التمويل

تماشياً مع ارتفاع توقعات النمو، فقد أشارت ٨٠% من المؤسسات التي شملها الاستبيان إلى ارتفاع كبير في قدرة حصولها على التمويل خلال الربع الثاني مقارنة مع أقل من النصف (٤٨%) خلال الربع الأول من العام الجاري. ويعد هذا التفاؤل الأعلى من نوعه منذ انطلاق الاستبيان، يليه الربع الأول من العام ٢٠١٥ الذي سجل ثاني أعلى مستوى من التفاؤل بنسبة ٧٨%. ويعود الفضل في هذا الارتفاع إلى العديد من العوامل الأخرى ك معاودة البنوك المحلية لتقديم القروض بعد الربع الأول الذي اتسم بطابعه العصيب.

استقرار في عدد الموظفين

على الرغم من التفاؤل الحذر الذي يشهده القطاع، فقد قامت ١٤% فقط من المؤسسات التي شملها الاستبيان بتعيين موظفين جدد خلال الربع الثاني، في الوقت الذي أشارت فيه نسبة لا تزيد عن ١٨% من المؤسسات عن رغبتها بزيادة عدد موظفيها خلال الربع الثالث. وتقترب هذه الأرقام من ملامسة الحد الأدنى المسجل على هذا الصعيد منذ انطلاق عملية جمع البيانات الخاصة بالاستبيان، ما يعكس نظرة سلبية جماعية حيال التوظيف من قبل المؤسسات التي شملها الاستبيان. وبحسب نتائج الاستبيان، فإن

نسبة المؤسسات التي تخطط للتوسع نحو أسواق جديدة أو التي تنوي افتتاح منافذ جديدة لها خلال الربع المقبل لا تزيد عن ٤% و ٢% على التوالي.

وإلى جانب ذلك، فقد أشارت ٨٤% من المؤسسات التي شملها الاستبيان إلى عدم حدوث أي تغيير في عدد موظفيها مقارنةً مع ٥٨% خلال الربع الأول من العام ٢٠١٦. وتتوقع ٨٠% من المؤسسات عدم إجراء أي تغيير على عدد موظفيها خلال الربع الثالث.

وفي معرض تعليقه على نتائج الاستبيان، قال ديفيد هانت، الرئيس التنفيذي لـ "الخليج للتمويل": "على الرغم من التفاؤل الحذر الذي أشار إليه استبيان 'نظرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة' للربع الثاني والارتفاع الملحوظ في نشاط الإقراض من قبل البنوك المحلية، فإننا لا نزال نشعر بوجود ضغط كبير على هذا القطاع. وحتى مع تعافي السوق من الأداء الضعيف الذي شهده الربع الأول، إلا أنه لا تزال هناك تحديات تعرقل نموه بوتيرة اعتيادية. ونلاحظ من خلال نتائج الاستبيان بأن هناك تراجعاً في وتيرة التوظيف، ما يعكس ضعف حماس المؤسسات لتوسيع أعمالها. ونتوقع أن تبقى توقعات النمو متواضعة حتى نهاية العام الجاري ما لم تخطو المؤسسات خطوة جريئة على صعيد كواردها وتقوم باستقطاب موظفين جدد".

-انتهى-